

Distr.
GENERAL

A/54/280*
20 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٤٩ (ب) من جدول الأعمال
إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات -
جمعية الأمم المتحدة للألفية

جلسات الاستماع الإقليمية التحضيرية لجمعية الأمم المتحدة للألفية

جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،
المعقودة في بيروت في ٢٣ و ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩

مذكرة من الأمين العام

استعدادا لجمعية الأمم المتحدة للألفية، ولاجتماع قمة الأمم المتحدة للألفية، وبناء على طلب الأمين العام، عقد الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية الخمس جلسات استماع إقليمية لقطاع ممثل من المجتمع المدني باشتراك أعضاء تلك اللجان. والغرض من جلسات الاستماع هو الخروج بمقترحات تهدف إلى تعزيز دور المنظمة وكفالة استمرار أهميتها في القرن الحادي والعشرين. وسيعقد اجتماع إقليمي سادس لأمريكا الشمالية.

ويرد هنا التقرير عن جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعقودة في بيروت في ٢٣ و ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩.

جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،
المعقودة في بيروت في ٢٣ و ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩

أولا - مقدمة

١ - عقدت جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إطار التحضير لجمعية الأمم المتحدة للألفية بدار الأمم المتحدة في بيروت، في ٢٣ و ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

٢ - ودعي اثنا عشر من أعضاء جلسة الاستماع من منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا لتقديم تقارير عن المسائل المنتقاة لجلسات الاستماع. وقد بلغ عدد المشاركين الآخرين فيها ٩٦ مشاركا. وكان من بين الأعضاء والمشاركين الآخرين ممثلون للحكومات والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العلمية والإعلام، بجانب عدد من الشخصيات العامة؛ كما شكلت المرأة نسبة ٢٦ في المائة من الحضور.

٣ - وضمت جلسة الاستماع أربع جلسات عمل، تولى رئاسة ٣ منها رئيس للجلسة؛ بينما انعقدت الجلسة الرابعة برئاسة الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

٤ - والمسائل المنتقاة للمناقشة هي السلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحقوق الإنسان والحكم، وخصصت جلسة لكل مسألة. وقد تناوب الأعضاء والمشاركون على المنصة، عقب إلقاء بيانات استهلاكية للتعليق والإدلاء بآرائهم الخاصة، وإثارة موضوعات جديدة. ولم يكن لزاما على أعضاء الجلسة والمشاركين قصر مداخلاتهم على المسألة قيد المناقشة، وكثيرا ما كانوا يتناولون المسائل الثلاث، وجرى في الجلسة الرابعة والأخيرة تبادل وجهات النظر واختتام المناقشات. وقدم الأمين التنفيذي للمناقشة بتقديم عرض عام للآراء التي جرى الإعراب عنها في الجلسات الثلاث السابقة، وتلا ذلك تقديم رؤساء الجلسات المواضيعية لملاحظات المناقشات التي أداروها. ثم دعي المشاركون بعد ذلك إلى المنصة.

٥ - وقدم معظم الأعضاء والمشاركين مداخلات مكتوبة. وقد ضمنت الآراء التي وردت في المداخلات الشفوية، والتي حوتها البيانات المكتوبة كذلك، في هذا التقرير.

٦ - وقد حددت المداخلات، بصفة عامة، القضايا ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة، وبالنسبة لنظام العلاقات الدولية وللأمم المتحدة أيضا. وجرى تأكيد وجود علاقة تبادلية بين المسائل الثلاث المنتقاة لجلسة الاستماع. وعلاوة على ذلك جرى التشديد على أن التنمية لا يمكن تحقيقها في غياب السلام والأمن وحقوق الإنسان والحرية. وقد أثيرت تكرارا موضوعات ذات أهمية بالنسبة لمستقبل المنطقة، كما قدمت في معظم المداخلات اقتراحات بشأن ما ستكون عليه الأمم المتحدة في المستقبل. وجرى التركيز فيها على إصلاح وتعزيز الأمم المتحدة، وعلى تحسين أدائها لمهامها، خدمة للدول الأعضاء فيها ولشعوب هذه الدول.

٧ - وتجدر الإحاطة علما بأن الكثير من المناقشات كان يدور، سواء بالتعبير الصريح أو الضمني، حول مفاهيم "السيادة" و "العولمة"، وعلاقة هذه المفاهيم باحترام السيادة الوطنية للدول وبصلاحياتها، ورفاه وحقوق شعوبها، وأثيرت مسألة دور وأنشطة الأمم المتحدة. وتكرر أيضا تأكيد وجود ازدواجية في معايير العلاقات الدولية.

٨ - وجرى الدفاع عن مفهوم السيادة المطلقة في الحالات التي تركزت فيها المفاوضات على مسائل السلام والأمن والدفاع واستعادة السلامة الإقليمية للدول. وأثيرت أيضا المسألة ولكن بدرجة أقل، عند تناول مسائل صياغة وتنفيذ السياسات العامة الاقتصادية والاجتماعية.

٩ - وقدمت مقترحات عديدة بتغيير هيكل ومهام الأمم المتحدة، نمت عن وجود معتقدات راسخة بأن المزيد من المساواة بين الدول الأعضاء سيؤدي إلى المزيد من ديمقراطية التنظيم، ومن ثم إلى قيام علاقات متبادلة بين الدول، تكون أكثر عدلا وأشد احتراماً للقانون الدولي. ورئي أن التوسع في مهام الأمم المتحدة، وإدخال تغييرات على ولايات هيئاتها الرئيسية، سيسهم في الإسراع بتنمية الدول الأعضاء، وزيادة احترام حقوق الإنسان. وجرى أيضا التعبير عن وجود مخاوف من أن يؤدي توزيع القوى الفعلية في النظام الدولي إلى إحباط بعض أهداف التغييرات المقترحة، أو حتى إلى حدوث نتائج عكسية عن طريق تسييس المسائل المطروحة.

١٠ - وكان الاقتراح الذي طغى على كل الموضوعات الثلاث متعلقا بانتخاب الأمين العام. حيث جرت التوصية بأنه بنية كفالة المزيد من الديمقراطية في اختيار الأمين العام ينبغي لمجلس الأمن طرح أسماء أكثر من مرشح على الجمعية العامة للاقتراع عليها، وبإيجاد سبل لحماية الأمين العام من الضغط الذي تمارسه الدول الكبرى عليه.

١١ - ويتكون هذا التقرير من ثلاثة فروع فنية وفرع للاستنتاجات. ويتمثل القصد من هذا الموجز في إلقاء الضوء على تلك المجالات، التي أحس المشاركون أن الأمم المتحدة يجب أن تكون أقوى تأثيراً فيها.

١٢ - ولا يميز التقرير بين الآراء التي عبر عنها الأعضاء والمشاركون الآخرون: حيث استخدم مصطلح "مشاركين" للإشارة إلى الفئتين. ويعكس التقرير مفاهيم المشاركين، مع التركيز على الأفكار التي انعكست في أحاديث عدد كاف منهم يؤهلها لكي تصبح اتجاهها في الرأي العام.

ثانياً - السلام والأمن

١٣ - كان هناك توافق واضح في الآراء بشأن مسائل السلام والأمن ذات الأهمية بالنسبة للمنطقة وللأمم المتحدة. والتقت الآراء أيضا على ما رئي أنه أثر سلبي محتمل على الأمم المتحدة وللنظام الدولي الحالي الأحادي القطب، الذي أصبح الالتزام فيه بأغراض ومبادئ المنظمة الدولية مشروط بسياسات وإرادة دولة عظمى واحدة.

١٤ - وأكد المشاركون ما يمثله الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، بما في ذلك مرتفعات الجولان وجنوب لبنان، من انتهاك للسلام والأمن. وجرى ذكر أعمال استفزازية معينة، هي تحديدا الاستيلاء على الأراضي المملوكة للفلسطينيين، وتدمير منازلهم وأنشطة إسرائيل الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية. وجرى أيضا توجيه الانتباه إلى السياسات التي تهدف إلى تغيير الطابع الديموغرافي للقدس.

١٥ - ولقد تكررت مطالبات الجمعية العامة لإسرائيل في قراراتها بأن توضع حدا لانتهاكاتها للسلام والأمن في المنطقة. بيد أنه جرى بصفة خاصة تأكيد قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨.

١٦ - وقد سيق عدم التزام إسرائيل بأحكام هذه القرارات في أمثلة متكررة، للدلالة على عدم قدرة الأمم المتحدة على فرض الالتزام بمبادئها وكفالة تنفيذ أهدافها. إذ لم يكن مجلس الأمن قادرا على فرض جزاءات على إسرائيل بسبب منعه من القيام بذلك بواسطة القوة العظمى الوحيدة المتبقية. وهكذا كفلت ممارسة هذه القوة العظمى لحق النقض ضد قرارات مجلس الأمن، أو التهديد بممارسة هذا الحق، الحماية لإسرائيل.

١٧ - وقد شكل ذلك تناقضا صارخا مع العقوبات المفروضة على العراق. وما من طريقة شيء أفضل من هذا للدلالة على تطبيق معايير مزدوجة في العلاقات الدولية فيما يتعلق بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد جرت أيضا مهاجمة الجزاءات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية والسودان.

١٨ - ولم ينطو استنكار الجزاءات المفروضة على العراق على أي تأييد لانتهاك سيادة الدول المجاورة وسلامتها الإقليمية، بل كان القصد منها هو التعبير عن أن الجزاءات قد طال أمدها، وأن الأهداف المرسومة لها قد تحققت. ويمكن الزعم بأنه، بينما قد يشكل وجود عراق قوي جدا وفائق التسليح، تهديدا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، فإن تهديدا مماثلا قد نجم عن الضعف الحالي لذلك البلد، الذي يخل بالتوازن اللازم في المنطقة.

١٩ - ويبدو أن جزاءات الأمم المتحدة قد استغلت في غير صالح البلدان والشعوب العربية بصورة مزدوجة: فقد استخدمت ضد البلدان العربية التي انتهكت السلام والأمن، أو التي رئي أنها فعلت ذلك. إلا أنه، حينما انتهك سلام وأمن البلدان العربية، لم تُفرض الجزاءات على مرتكب هذه الانتهاكات.

٢٠ - ورئي أيضا أن هناك مثالا آخر للاستخدام المزدوج للمعايير، يتعلق باختلاف رد فعل الأمم المتحدة على معاملة العراق وتركيا لسكانهما الأكراد. حيث يشكل فرض نظام في شمال العراق، بزعم دعم السكان الأكراد، انتهاكا لسيادة العراق وسلامته الإقليمية. كما تشكل إغارات الجيش التركي، في ملاحقاته للمتمردين الأكراد من تركيا، انتهاكا واضحا للسيادة، لم يؤد إلى أي إجراء أو إدانة دوليين.

٢١ - ورئي أيضا، بأن خلاف البلدان الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا مع تركيا بشأن مياه نهري دجلة والفرات، يعتبر مصدرا محتملا لعدم الاستقرار. والماء أيضا مسألة متنازع عليها بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تشكل تهديدا مباشرا للسلام في الوقت الراهن وفي المستقبل.

٢٢ - ولوحظ أيضا، أن الأمم المتحدة قد استبعدت بصورة منتظمة، خلال العقد الماضي، من جميع المحاولات الرامية إلى تسوية الصراع العربي الإسرائيلي. وهو وضع يخدم مصالح إسرائيل، التي يمكنها بذلك تفادي ضغوط المجتمع الدولي عليها لكي تحترم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. ولم يجد هذا الوضع تأييدا سوى من القوة العظمى الوحيدة المتبقية.

٢٣ - ورئي أن ممارسة الأمم المتحدة لدور أكبر في المنطقة سيكون في مصلحة البلدان العربية. فالمنطقة تحتاج إلى الأمم المتحدة للمساعدة في تحقيق وصيانة السلام والأمن، كما أن الأمم المتحدة تحتاج للمنطقة من أجل استعادة مصداقيتها.

٢٤ - وكانت قضية نزع السلاح النووي الإقليمية مصدر قلق أيضا، وقد سبقت كدلالة أخرى على التطبيق المزدوج للمعايير. وجرى التعبير عن رأي مفاده أن إسرائيل تملك أسلحة نووية، وأنها رفضت التقيد بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ورئي أنه يجب إجبار إسرائيل على الالتزام بأحكام المعاهدة وإعلان تخليها عن الأسلحة النووية، لكي يتسنى فرض حظر على جميع أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

٢٥ - ولقد نجمت كل الأفعال التحكيمية، والمعايير المزدوجة، وعدم تنفيذ القرارات وغيرها من المشاكل المذكورة أعلاه، عن أحكام ميثاق الأمم المتحدة. إذ أن هذه الأحكام ربما كانت تنطبق على العالم الذي كان قائما عقب الحرب العالمية الثانية، وربما حتى انهيار الاتحاد السوفياتي، إلا أن الأمر يتطلب إدخال تعديلات عليها الآن. وقد ركزت المقترحات المقدمة خلال جلسات الاستماع على مراعاة المزيد من المساواة في توزيع السلطة والمزيد من الديمقراطية في صنع القرار. وهناك استعراض لهذه المقترحات أدناه.

٢٦ - وقُدّم اقتراح بتوسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن بحيث تشمل ممثلين للبلدان النامية. إلا أنه لم يجر تناول طرق اختيار الأعضاء الدائمين الجدد.

٢٧ - وقدمت توصيات أخرى بزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين لمجلس الأمن، وإلغاء حق النقض الذي يمارسه الأعضاء الدائمون ضد القرارات.

٢٨ - ونادى اقتراح إضافي بنقل جزء من ولاية مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، بوصفها هيئة أكثر ديمقراطية.

٢٩ - وهناك نهجان لتحقيق السلام والأمن الدوليين. فقرارات مجلس الأمن وقوات حفظ السلام والآليات المماثلة، تشكل النهج المباشر. ويتمثل النهج غير المباشر في إعادة توزيع الثروات على الصعيد الدولي. وربما استدعت الحاجة استخدام النهجين معا في السنوات المقبلة، إلا أنه رئي عدم الاستخفاف بأهمية النهج الأخير.

ثالثاً - التنمية الاقتصادية والاجتماعية

- ٣٠ - لم توضع المبادئ العامة المتعلقة باقتصادات السوق الحرة موضع تساؤل، ولكن لوحظ أن حرية الأسواق لا تعني إطلاق الأمور على عواهنها.
- ٣١ - وجرى أيضاً الإقرار بأن اقتصادات العالم مترابطة.
- ٣٢ - وكان هناك توافق في الآراء بشأن الحاجة إلى وضع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خدمة التنمية البشرية ككل. واعتبر صقل مفهوم التنمية البشرية مساهمة قيّمة للأمم المتحدة، برغم الإحساس بأنه يتطلب المزيد من التطوير.
- ٣٣ - واختلفت تعليقات المشاركين من حيث الأهمية التي علقوها على الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة، وعلى صيانة الأسواق الوطنية وصنع القرارات السيادية. وقد اشتملت كل ملاحظة في جوهرها، على دعوة للأمم المتحدة لكي تساعد الدول في الاستفادة من الفرص المتاحة، أو في مقاومة التهديدات والصعوبات المحتملة.
- ٣٤ - ورأى البعض عدم توفر الشروط اللازمة لنجاح اقتصاديات السوق. فلا توجد منافسة كاملة أو شبه كاملة، بسبب التفاوت الكبير بين الأطراف الشريكة في المبادلات الاقتصادية، والتباين في مستويات تنمية الاقتصادات الوطنية - وهي حالة ذات تأثير ضار بالنسبة لاقتصادات البلدان العربية مثلما هي بالنسبة لاقتصادات البلدان النامية الأخرى.
- ٣٥ - وجرى الإعراب عن الحاجة لتصحيح أوجه قصور نظام التجارة الدولية الجديد. كما نودي أيضاً بإدخال إصلاحات على النظام النقدي الدولي، تأخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية.
- ٣٦ - واعتبر البعض أن العولمة هي آخر مراحل تطور أنماط الإنتاج، ورأوا أنها عملية طبيعية تجدر الاستفادة منها بدلا من مقاومتها، وتفتح العولمة فرصا حقيقية أمام الاقتصادات الوطنية، وأن بلدان المنطقة يجب أن تصوغ سياسات وأن تعتمد إجراءات تسمح لها باغتنام هذه الفرص وتنمية اقتصاداتها.
- ٣٧ - وجرى التأكيد على أنه ينبغي لبلدان المنطقة في المقام الأول أن تعمل على تحقيق تكامل اقتصاداتها. إذ أن التكامل الاقتصادي الإقليمي ضروري إذا ما أريد للمنطقة أن تستفيد من وفورات الإنتاج الكبير. ويضاف إلى ذلك أن السوق الكبير، يمكن أن يجتذب الاستثمارات المباشرة الأجنبية بطريقة لا تقدر عليها الأسواق الوطنية الصغيرة.
- ٣٨ - وسيتيح التكامل الاقتصادي أيضا المزيد من فعالية استخدام عوامل الإنتاج الإقليمية؛ فالعمالة في إمكانها التوجه إلى حيث توجد رؤوس الأموال، ويمكن أيضا لرؤوس الأموال الإقليمية أن تتحرك بحثا عن

العمال. وستمثل النتيجة في إدراج عوامل الإنتاج للمزيد من العائدات، وتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والتنمية.

٣٩ - وأخيرا، يمكن للإقليم، مع ازدياد تكامله الاقتصادي، أن يكفل تدريجيا الحصول على شروط أفضل مقابل مشاركته في الاقتصاد العالمي.

٤٠ - وتكتسب تنمية الموارد البشرية أهمية قصوى إذا كانت المنطقة تأمل في الانتفاع بالفرص التي تتيحها العولمة، وفي أن تصمد أمام المنافسة التي تصحب العولمة. وهناك حاجة إلى إصلاحات عميقة في التعليم على وجه الخصوص. فنظم التعليم التقليدية في المنطقة كانت عاجزة عن الوفاء بطلبات سوق العمل، وينبغي التخلي عنها. ويجب تطبيق النهج التعليمية الجديدة، التي تأخذ في الاعتبار متطلبات أنماط الإنتاج الأكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، من أجل إفراز قوة عاملة أفضل تعليما وذات مهارات عالية.

٤١ - وأكد بعض المشاركين، في نفس الوقت، النتائج السلبية للعولمة وتحرير التجارة الدولية وبرامج التكيف الهيكلي التي تروجها المؤسسات المالية الدولية لدى البلدان النامية، بما في ذلك تلك الموجودة في المنطقة. إذ لم تستطع الاقتصادات الوطنية في المنطقة الصمود أمام الهجمة التجارية الضارية للبلدان الصناعية. إذ أدى هذا "الغزو" بالبضائع والخدمات إلى زعزعة فرص التنمية في البلدان النامية. وقد أحس أصحاب هذا الرأي، أن فرض برامج التكيف الهيكلي من قبل المؤسسات المالية الدولية، أمر غير مقبول وينتهك الحقوق السيادية للدول. ورأوا أن تلك البرامج، بتركيزها على خفض الإنفاق العام، وزيادة الإيرادات، وتطبيق سياسات نقدية صارمة، وإلغاء القيود والخصخصة، قد ساهمت في رفع معدلات البطالة والفقر في المنطقة. كما رأوا أنها قد تؤدي أيضا إلى تدويل اقتصادات الدول، مما يعتبر منافيا لمصالح الحكومات والشعوب في بلدان المنطقة.

٤٢ - وبرغم أن الماء يمثل مصدرا محتملا للصراع وتهديدا للسلام في المستقبل، إلا أنه يشكل، برغم كل شيء، مدخلا أساسيا في عمليات الإنتاج. ولذلك يكون حل مشاكل المنطقة المائية ضروريا للتنمية الاقتصادية. وكما حدث في الحالات المتعلقة بالمشاكل الأخرى التي حددت أثناء جلسة الاستماع، طُلب إلى الأمم المتحدة أن تساهم في مجهودات البحث عن حل في هذا المجال.

٤٣ - وكان هناك توافق في الآراء فيما بين المشاركين فيما يتعلق بأهمية التنمية الاجتماعية في حد ذاتها؛ ورئي أيضا، أنه علاوة على التنمية الاقتصادية، فإن الديمقراطية والحفاظ على البيئة هو شرط ضروري لكل من التنمية المستدامة ومساهمة المجتمعات العربية الخلاقة في المجتمع المعولم بصورة متزايدة.

٤٤ - ورئي أن تحسين مركز المرأة وكفالة مشاركتها في شؤون المجتمع عنصرين لازمين للتنمية الاجتماعية.

- ٤٥ - ومثلت التنمية الاجتماعية، التي عُرِفَتْ بأنها توسيع القدرة الجماعية على اتخاذ المبادرة ومواجهة التحديات على مختلف الأصعدة المحلية والوطنية من خلال المشاركة، والثقة المتبادلة والتضامن، وسيلة كفالة نجاح الجهود الإنمائية. ويمكن قياس القدرة الجماعية بقوة المنظمات غير الحكومية.
- ٤٦ - وأشار إلى أن الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي داخل بلد معين أو فيما بين البلدان يميل إلى أن يعكس درجة كثافة تنظيم المجتمع المدني. وهناك على نحو نموذجي ارتباط إيجابي قوي بين وجود مؤسسات متطورة للغاية في المجتمع المدني والنمو الاقتصادي.
- ٤٧ - وأشار إلى أن هناك صلة وثيقة بين المجتمع المدني، والحكم والتنمية. فالتنمية تتطلب حكما رشيدا، مع وجود قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني يضطلع كل منهم بدوره.
- ٤٨ - وطلب إلى الدول الأعضاء ومؤسسات المجتمع المدني ليس فقط استخدام ولكن أيضا الإسهام في زيادة تطوير المؤشرات المبتكرة للتنمية التي أصدرتها منظومة الأمم المتحدة في العقد الماضيين. وفي هذا الصدد، دعت كيانات الأمم المتحدة إلى إصدار إحصاءاتها الخاصة وألا تعتمد على المعلومات المقدمة من الحكومات.
- ٤٩ - وستوقف قوة المجتمع المدني في المستقبل على النمو والتنمية الاقتصاديين. ولا يمكن أن تتسع عضوية المنظمات غير الحكومية حيث لا يوجد مستوى معيشة لائق. وسيسعى الشعب أولا، عندما يواجه باحتمال البطالة والفقر، إلى النهوض بأعباء احتياجاته الأساسية.
- ٥٠ - وأثيرت أسئلة بشأن دور النقابات العمالية باعتبارها من منظمات المجتمع المدني في المجتمعات الحديثة والقائمة على المعرفة، وبشأن أثر العولمة على النقابات العمالية. وتنطبق هذه الأسئلة على النقابات العمالية في البلدان العربية وتلك الموجودة في بقية العالم على السواء.
- ٥١ - وطلب إلى المجتمع المدني العربي التفاعل بصورة مستمرة مع المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم، وإقامة صلات وثيقة مع البلدان المتقدمة النمو على وجه الخصوص. وجرى التأكيد على أن مؤسسات المجتمع المدني في العالم المتقدم النمو قادرة على التأثير في حكوماتها بهدف تغيير سياساتها.
- ٥٢ - وأشار إلى المصاعب المقترنة بتحديد موقع مصادر التمويل والمعلومات اللازمة للمنظمات غير الحكومية العربية لكي تضطلع بأنشطتها. وأشار إلى الاتهامات التي وجهت إلى المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمدى تأثر أعمالها بمصادر التمويل الأجنبية. وأشار أيضا إلى أن الحكومات، وفي بعض الأحيان المنظمات غير الحكومية، قد وجدت نفسها تتنافس على المساعدة الأجنبية.

٥٣ - ومنظمات المجتمع المدني مؤهلة بصورة أفضل لتحديد المشاكل ووضع وتنفيذ المشاريع التي ترمي إلى حلها، سواء بمفردها أو بالتعاون مع الدولة. وينبغي للأمم المتحدة، بما في ذلك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أن تدعم الجهود الرامية إلى ضمان حرية العمل الكاملة للمنظمات غير الحكومية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

٥٤ - ولوحظ بوضوح خلال مختلف المؤتمرات العالمية التي عقدت في التسعينات من القرن الحالي مشاركة منظمات المجتمع الدولي في أنشطة الأمم المتحدة. وينبغي اعتبار أن هذا يمثل بداية صلة عادية مستمرة لا ينبغي أن تقتصر على التحضير للمؤتمرات أو المشاركة فيها.

٥٥ - وجرى التوصية بمعاودة بحث موضوع المنظمة الدولية في شكلها القائم منذ عام ١٩٤٥. وتحتاج الأمم المتحدة إلى تكييف نفسها مع الحقائق الجديدة. ويتعين أن تصبح أكثر تمثيلاً للشعوب وللمجتمع المدني على الصعيدين الوطني والعالمي. وقد عالج الهيكل الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بفعالية هذه الاحتياجات ويمكن أن يكون بمثابة مثال موحى.

٥٦ - وذهب المشاركون إلى حد اقتراح إنشاء جمعية عامة للمنظمات غير الحكومية داخل الأمم المتحدة، علاوة على الجمعية العامة الحكومية الدولية. ولم يجر تناول سبل اختيار المنظمات غير الحكومية التي ستشارك في تلك الجمعية.

رابعا - حقوق الإنسان والحكم

٥٧ - اتفق المشاركون على أن احترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد شرطان ضروريان للتنمية المستدامة.

٥٨ - وجرى التشديد على أن حقوق الإنسان كل لا يتجزأ. وجرى التأكيد على حقوق المرأة، باعتبارها من حقوق الإنسان.

٥٩ - وجرى التأكيد على حق جميع الأمم والشعوب في التنمية.

٦٠ - وأكد المشاركون الأهمية المتكافئة للحقوق المدنية والسياسية، من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من ناحية أخرى.

٦١ - وذكر أن عدم توفر السلام يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان.

٦٢ - واعتبر ضحايا الحرب والفقر والأمية دلالات أخرى على انتهاك حقوق الإنسان.

٦٣ - وقُدّم التعصب الديني باعتباره مثالا على عدم احترام الحريات الأساسية. وينبغي أن يكون التسامح وضمنان حقوق الأقليات القومية مقياسا معياريا لقياس مدى احترام حقوق الإنسان.

٦٤ - واعتبر التمييز ضد العرب في إسرائيل وإنكار حقوقهم، بما في ذلك الحق في تقرير المصير، دليلا على الطابع غير الديمقراطي لإسرائيل، بالرغم من المزاعم المتعلقة بعكس ذلك.

٦٥ - وجرى التأكيد على أن الجزاءات المفروضة على العراق والمعاناة التي تسببت فيها في صفوف الشعب العراقي، بما في ذلك النساء والأطفال والمسنين، تشكل انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان يعادل الإبادة الجماعية. وينبغي فرض جزاءات الأمم المتحدة لمعاقبة الحكام، وليس الشعوب. وأعرب عن رأي مفاده أنه ينبغي إيجاد بديل لنظام الجزاءات الحالي في العراق.

٦٦ - وجرى استنكار استغلال الدفاع عن حقوق الإنسان بواسطة دول كبرى لأغراض سياسية. وأشار إلى تطبيق معايير مزدوجة بهذا الشأن. ورئي أن دول كبرى، لا سيما الولايات المتحدة، قد استخدمت حقوق الإنسان لأغراض تنفيذ برامجها السياسية الخاصة. ولا يمكن للولايات المتحدة أن تكون حَكما في قضايا حقوق الإنسان لأنها عزلت نفسها عن النظام الدولي للحماية برفضها الانضمام إلى معظم الصكوك الدولية والاعتراف بأسبقية قوانين حقوق الإنسان الدولية على قوانينها الوطنية. ولم يعتبر هذا الاستغلال مع ذلك انتقاصا من الشرعية العالمية لحقوق الإنسان وجميع الجهود المبذولة لتأمينها وحمايتها.

٦٧ - ورئي أن هناك صلة وثيقة بين الاستبداد والعنف. وجرى التشديد على أن السيادة تعود للأمم والشعوب التي لها الحق في تحديد مستقبلها من خلال انتخابات حرة ونزيهة.

٦٨ - واعتبر انتشار انتهاكات حقوق الإنسان كدليل على فشل الأمم المتحدة، ونظام الحماية الدولية لحقوق الإنسان، في المنطقة العربية. ولم تعتبر الخصوصية الثقافية سببا لهذا الفشل، لأن الحضارة العربية الإسلامية لديها تقاليد إنسانية متطورة للغاية. وتمثلت الحقيقة في أن البعض في المنطقة العربية قد استغل مفهوم الخصوصية الثقافية لخدمة مصالحه الانتهازية الخاصة.

٦٩ - وأشار إلى أن القوى العسكرية ليست المؤشر الوحيد للقوة؛ فالديمقراطية عنصر أساسي كذلك. والديمقراطية تقوي الدول ولا تضعفها. والانتخابات النزيهة، وسيادة القانون ومشاركة المجتمع المدني والجماعات الضعيفة والمهمشة في صنع القرارات هي مظاهر للديمقراطية، وكذلك الشفافية في الشؤون العامة والجهود المبذولة لمكافحة الفساد. وهذا هو المثل الأعلى الذي ينبغي لبلدان العالم، بما في ذلك تلك الموجودة في المنطقة العربية أن تسعى لتحقيقه.

٧٠ - وقدم أكبر عدد من الاقتراحات فيما يتعلق بمسألة الحكم وحقوق الإنسان. واستهدفت المقترحات المتعلقة بتحقيق السلام والأمن تعزيز الأمم المتحدة بغية تمكين الدول الأصغر من مقاومة استبداد الدول

الكبرى، لا سيما الدولة العظمى الوحيدة المتبقية، وكفالة عدم استخدام المنظمة كأداة لتلك الدول، بينما مالت الاقتراحات المتعلقة بحقوق الإنسان إلى أن تكون أكثر تحديدا بكثير. وأعرب المشاركون عن أملهم في رؤية الأمم المتحدة وقد أصبحت عنصرا فاعلا يؤدي إلى تعزيز دور المجتمع المدني في منع ميل الدولة إلى الاستبداد. وتعلقت مختلف الاقتراحات بصورة متفاوتة بمفهوم السيادة ويجري استعراضها أدناه. ويبدأ الاستعراض بتلك الاقتراحات التي ترمي إلى مجرد تعزيز النظام الحالي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ولكنه يشتمل تدريجيا على اقتراحات أكثر إثارة تتعلق بزيادة التعديلات على سيادة الدول.

٧١ - وينبغي دعوة الحكومات إلى التصديق على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وتقديم التقارير الدورية المطلوبة بشأن الامتثال لها في القوانين الوطنية وفي الممارسة. وينبغي تعميم تلك التقارير والمناقشات ذات الصلة على نطاق واسع.

٧٢ - وينبغي توسيع نطاق ولاية اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لكي تشمل حقوق الإنسان، وينبغي إدراج الموضوع في جدول أعمال دورات اللجنة. وينبغي إنشاء وحدة في الأمانة لمتابعة تنفيذ البلدان الأعضاء للصكوك الدولية وتقديم المشورة إليها بهذا الشأن. وينبغي أن تكون اللجنة بمثابة منتدى تتمكن فيه الحكومات والمنظمات غير الحكومية المشاركة بالفعل في أنشطة حقوق الإنسان من الاجتماع. ويمكن أن يفسر هذا الاقتراح بأنه ينبغي لولايات جميع اللجان الإقليمية أن تتناول بالبحث شواغل حقوق الإنسان.

٧٣ - وينبغي استخدام مؤشرات كمية لتقدير مدى احترام الحكومات لحقوق الإنسان. ويمكن إدماج الاعتبارات الثقافية في تلك المؤشرات. وإذا ما انخفضت تقديرات الحقوق إلى أدنى من مستوى معين، فإن الدول ستفقد عضويتها في الأمم المتحدة.

٧٤ - ورئي أنه يتعين أن يصبح الإعلان بشأن حق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تقرير وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية المعترف بها عالميا (المعروف عادة باسم إعلان حماية أنشطة حقوق الإنسان)، الذي اعتمدته الجمعية العامة بقرارها ١٤٤/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، اتفاقية دولية في المستقبل القريب. وينبغي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الوطنية والإقليمية والدولية لحقوق الإنسان أن تمارس ضغطا على الحكومات بغية تحقيق هذا الهدف.

٧٥ - وينبغي أن يضع نظام الإبلاغ الخاص بالاتفاقيات الدولية المنظمات غير الحكومية النشطة في ميدان حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الدول. وينبغي منحها دورا معززا في مناقشة تقارير الحكومات وينبغي تشجيعها على تقديم تقارير موازية خاصة بها.

٧٦ - وقدم اقتراح، في ضوء الجدل المحيط بالمصادر الأجنبية لتمويل المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان في البلدان العربية وغيرها من البلدان، يقضي بأن ينشأ صندوق للأمم المتحدة لدعم هذه المنظمات بغية ضمان الشفافية. ورئي أن هذه المنظمات غير الحكومية مؤهلة للحصول على موارد الأمم المتحدة، التي تتألف من اشتراكات الدول الأعضاء في ميزانية المنظمة - والاشتراكات المدفوعة من الإيرادات التي تتراكم للدول من الضرائب التي تجمع من المواطنين.

٧٧ - واقترح صياغة واعتماد اتفاقية دولية بشأن حقوق الإنسان في السياسات الخارجية للدول. وينبغي للدول أن تحترم حقوق الإنسان في المجالين الداخلي والدولي على السواء.

٧٨ - ودعيت الأمم المتحدة إلى شن حملة للتوقيع على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية المعتمد في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٨ والتصديق عليه. واعتبر بعض المشاركين دخول النظام الأساسي حيز النفاذ وسيلة لضمان احترام حقوق الإنسان.

٧٩ - وقوبل التجاهل الذي أبدى إزاء مفهوم السيادة بتحدي عندما قدم اقتراح يتعلق باعتماد اتفاقية دولية بشأن تسليم الأشخاص المتهمين بارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان. وينبغي جعل الانضمام إلى هذه الاتفاقية إلزاميا لجميع الدول عند نقطة غير محددة في المستقبل.

٨٠ - ولا ينبغي أن يقتصر دور أجهزة الأمم المتحدة المختصة لكفالة احترام حقوق الإنسان على التحقيق في الانتهاكات المفترضة ونشر نتائج التحقيقات. وينبغي منح هذه الأجهزة ولاية للتدخل في الحالات التي يثبت أن انتهاكات قد وقعت (لم يقدم أي إيضاح فيما يتعلق بنوع التدخل الذي قد يكون مطلوباً أو القوة التي ستمنح للأجهزة لإنفاذ قراراتها).

٨١ - وقدم اقتراح لتوسيع ولاية مجلس الأمن لتغطية مسائل حقوق الإنسان. ولا ينبغي فقط إبلاغ مجلس الأمن بأنشطة الأجهزة المختصة بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة. وينبغي اعتماد نهج أكثر فعالية سيشتمل على إجراء تحقيق فعلي في الشكاوى. وفي هذا المجال، سيتخذ مجلس الأمن قرارات بالأغلبية البسيطة، بدون استخدام حق النقض. غير أنه أبقى اعتراض بهذا الشأن. وكان هناك بعض القلق من احتمال استهداف بعض الأعضاء في مجلس الأمن - لا سيما أقوامهم - تسييس حقوق الإنسان وتطبيق معايير مزدوجة وفقاً لمصالحهم. واقترح إنشاء جهاز خاص يمكن ضمان كفاءة أعضائه واستقلالهم. وفي كلا الحالتين، فإن طابع مجلس الأمن أو الجهاز الجديد الذي يعلو السلطة الوطنية يعتبر ميزة واضحة، مثل الطبيعة الإلزامية للتحقيقات. ومجرد العضوية في الأمم المتحدة ستتيح لكلا الجهازين الاضطلاع بالتحقيقات المطلوبة؛ ولن يكون من اللازم لإحدى الدول الانضمام الصريح لصك قانوني محدد وملزم دولياً.

خامسا - الاستنتاجات

٨٢ - شكل الغضب من عدم قدرة الأمم المتحدة على استعادة حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عن السلامة الإقليمية لعدد من الدول العربية خلفية المناقشات في جلسات الاستماع. وشكل هذا نقطة ضعف للمنظمة في المنطقة. وميزت هذه الحالة الخاصة والمشاعر وردود الفعل المقترنة بها منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عن المناطق الأخرى.

٨٣ - وتمثلت المصادر الأخرى للإحباط، والتي لا تنفرد بها بالطبع المنطقة، البطالة، وعدم العدالة المتصورة للنظام الاقتصادي الدولي، والحالة غير المرضية لحقوق الإنسان.

٨٤ - وبالرغم من هذه المشاعر والانتقادات، كان التأييد للأمم المتحدة والمثل العليا التي تنطوي عليها جليا في جميع المداخلات والاقتراحات. ومعظم الانتقادات الموجهة للمنظمة تتعلق بفشلها أو عدم قدرتها على القيام بما ينبغي عليها القيام به لتعزيز احترام مبادئها وتحقيق الأغراض التي أنشئت من أجلها. ولا تضع الانتقادات الموجهة إلى الأمم المتحدة دورها موضع التساؤل ولا تسعى إلى إضعافه؛ بل إنها تود تعزيزها.

٨٥ - وفي مجال السلام والأمن، وجه اللوم إلى الدول الكبرى، ولا سيما إلى الولايات المتحدة، لتهميش وإضعاف الأمم المتحدة.

٨٦ - وفي مجال حقوق الإنسان والحكم، وجه اللوم إلى الدولة غير الديمقراطية لعدم احترام حقوق الإنسان.

٨٧ - وفي مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، رئي أن أوجه القصور ناشئة عن تهميش الأمم المتحدة والطابع غير الديمقراطي للدولة.

٨٨ - وعندما جرى التركيز على السلام والأمن، أكد المشتركون أن تدعيم الأمم المتحدة يتطلب إضفاء الطابع الديمقراطي على المنظمة. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في منع استخدام إحدى الدول الكبرى للمنظمة كأداة لها.

٨٩ - وهناك حاجة أيضا إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على النظم السياسية والمجتمعات الداخلية بغية ضمان الالتزام بحقوق الإنسان وممارسة الحكم الرشيد. ويود المجتمع المدني أن يرى المنظمة كعنصر فاعل يدعم طموحاتها في هذا الإطار.

٩٠ - وينبغي أن تنشأ التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصورة آلية من إضفاء الطابع الديمقراطي على الصعيدين الداخلي والدولي. وستؤدي العمليات الأكثر اتساما بالنزاهة لصنع السياسات على كلا الصعيدين إلى ظهور سياسات تعكس مصالح وتلبي احتياجات الأضعف وكذلك الأقوى في المجتمع.

٩١ - وتعلقت اقتراحاتنا الأخرى بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالسياسات وبالتعزيز المؤسسي للمجتمع. وفي التحليل النهائي، تمثل الديمقراطية الهدف الأكبر للمقترحات التي قدمت في جلسات الاستماع.

المرفق الأول

جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
المعقودة في إطار التحضير لجمعية الأمم المتحدة للألفية

برنامج العمل

الأحد ٢٣ أيار/ مايو ١٩٩٩	
التسجيل	٩/٣٠-٨/٣٠
افتتاح جلسة الاستماع	٩/٣٠-٩/٣٠
بيان من حازم الببلاوي، الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	
بيان من مايلز ستوبي، مساعد الأمين التنفيذي، منسق الأعمال التحضيرية لجمعية الأمم المتحدة للألفية	
الجلسة الأولى، بشأن السلام والأمن (الرئيس، الأخضر الإبراهيمي) بيانان استهلاكيان عدنان عمران غسان سلام	١٠/١٥-٩/٣٠
مناقشات	١٣/٣٠-١٠/٤٥
الجلسة الثانية، بشأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الرئيس، عصمت كاتاني) بيانات استهلاكية: نائلة معوض سعد الدين ابراهيم هدى بدران	١٦/٣٠-١٥/٣٠
مناقشات	١٦/٣٠-١٦/٣٠

١٨/١٥-١٧/٠٠ مناقشات (اختتام)

الاثنين ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩

الدورة الثالثة، بشأن حقوق الإنسان والحكم الرشيد
(الرئيس، محسن العيني)

١٠/١٥-٩/٣٠ بيانات استهلاكية:

ليلي شرف

غسان تويني

علي أومليل

١١/٠٠-١٠/١٥ مناقشات

١٣/٠٠-١١/٣٠ مناقشات (اختتام)

١٧/٠٠-١٥/٠٠ استعراض المناقشات والاستنتاجات
(الرئيس، حازم الببلاوي)

المرفق الثاني

قائمة بالأعضاء والمشاركين في جلسة الاستماع لمنطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المعقودة في إطار التحضير لجمعية الأمم المتحدة للألفية، بيروت، ٢٣ و ٢٤ أيار/ مايو ١٩٩٩

ألف - الحكومات

مصر

عادل عبد المنعم الخضيري
سفير، سفارة مصر

يحيى نجم

سكرتير ثالث، سفارة مصر

العراق

هشام عبدالرزاق
أمين أول، وزارة الخارجية

الأردن

أنمار الحمود
سفير، سفارة الأردن

عمان

محمد بن خليل الجاسمي
أمين أول، سفارة عمان

فلسطين

سامح حسين عبد كراكره
نائب وزير التخطيط والتعاون

محمد قداية

أمين عام، بناء الرابطات والموارد البشرية
وزارة التخطيط

قطر

أحمد صالح المهندي

رئيس العلاقات الاقتصادية والدولية

وزارة المالية والاقتصاد والتجارة

محمد نصر نصر

مدير إدارة المنظمات والمؤتمرات والمعاهدات الدولية

وزارة الخارجية

على مبارك المهندي

سفارة قطر

المملكة العربية السعودية

خالد أبو حميد

المشرف على السياسات التخطيطية والعلمية

محمد الحيزن

أخصائي في الاقتصاد

وزارة المالية والاقتصاد الوطني

الجمهورية العربية السورية

ابراهيم عيسى

وزارة الخارجية

اليمن

عبد الله علي المحلوي

مفوض، سفارة اليمن

باء - أعضاء جلسة الاستماع

محسن العيني (اليمن)

رئيس وزراء سابق

هدى بدران (مصر)

الاتحاد النسائي العربي

الأخضر الإبراهيمي (الجزائر)
الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

ليلي شرف (الأردن)
عضو بالبرلمان

سعد الدين ابراهيم (مصر)
مركز ابن خلدون لدراسات التنمية

عصمت كتاني (العراق)
المستشار الخاص للأمين العام للأمم المتحدة

ناثلة معوض (لبنان)
عضو بالبرلمان
رابطة رينيه معوض

عدنان عمران (الجمهورية العربية السورية)
الأمين العام المساعد السابق لجامعة الدول العربية

علي أومليل (المغرب)
أستاذ جامعي

غسان سلام (لبنان)
أستاذ بجامعة باريس

غسان تويني (لبنان)
رئيس تحرير صحيفة النهار

جيم - شخصيات إعلامية وعامة

مصر
حسين أحمد أمين
كاتب

العراق

أديب الجادر

وزير سابق

الأردن

طاهر حمدي كنعان

وزير سابق

لبنان

كمال شهادي

مستشار لوزير الاقتصاد

منى الصلح

رئيس دار الندوة

إدوارد غوره

سفير

إلياس سابا

شخصية عامة

طلال سلمان

صحفي بصحيفة السفير

تهاني سنديان تليس

نقابة المحامين

فلسطين

يوسف صايغ

اقتصادي

الجمهورية العربية السورية

حكمت نابلسي

شخصية عامة

اليمن
عبد الله العالم
استشاري

دال - مؤسسات البحوث

العراق
خير الدين حسيب
مركز دراسات الوحدة العربية

فرحان جلال
مستشار للترويج والإدارة الصناعية

الأردن
سامي صناع
مستشار بمعهد الشرق الأوسط لإدارة الموارد الزراعية

لبنان
نجلاء حماده
الرابطة اللبنانية لبحوث المرأة

أديب نعمه
استشاري التنمية الاجتماعية

رياض طباره
مركز الدراسات الإنمائية

الجمهورية العربية السورية
نبيل سكر
المدير الإداري للمكتب الاستشاري السوري للتنمية والاستثمار

هاء - الأكاديميون

مصر

فتحي محمد أبو عيانة
رئيس جامعة بيروت العربية

عبد الفتاح منصور

أستاذ جامعي

سمير تناغو

أستاذ بجامعة الاسكندرية

الأردن

مصطفى حمارنه

مدير مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة الأردن

الكويت

خلدون نقيب

أستاذ بجامعة الكويت

لبنان

روجيه عساف

أستاذ ومدير جامعة سان جوزيف

محمية شرف الدين

أستاذ بجامعة بيروت

أسد دياب

رئيس الجامعة اللبنانية

دلال البزري

أستاذ بالجامعة اللبنانية

فادية كيوان
أستاذ بالجامعة اللبنانية

سمير مقدسي
أستاذ بجامعة بيروت الأمريكية

محمد شايا
عميد علم الاجتماع بالجامعة اللبنانية

فلسطين
علي كاشان
عميد كلية القدس الفلسطينية للقانون
جامعة القدس

المملكة العربية السعودية
سميرة إسلام
أستاذ بكلية الطب والعلوم المرتبطة به
جامعة الملك عبد العزيز

الجمهورية العربية السورية
بثينة شعبان
أستاذ جامعي

واو - المنظمات غير الحكومية

البحرين
سبيكة النشار
جمعية عوال النسائية

مصر
طاهر الطاهر شاش
المنظمة العربية لحقوق الإنسان

محمد محمود السعيد

شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للبيئة والتنمية

سمر لباد

المدير التنفيذي، الجمعية العربية للمحاسبين القانونيين

محمد السيد سعيد

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان

الأردن

إميلي نافع

رئيس المنظمة العربية النسائية للأردن

غالب بركات

معهد تركيب كوكب الأرض

شادية نصير

الصندوق الهاشمي الأردني للتنمية البشرية

لبنان

حسن مرجحي

الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب

توفيق عسييران

منسق لجنة المنظمات غير الحكومية في لبنان

ليلي بعلبكي حرب

نائب رئيس الرابطة اللبنانية لحقوق الإنسان

وائل خير

المدير التنفيذي للرابطة اللبنانية لحقوق الإنسان

نورما ملحم

محامية، الرابطة اللبنانية لحقوق الإنسان

أليس كيروز سليمان
محامية، الرابطة اللبنانية لحقوق الإنسان

عز الدين عز الدين
المدير التنفيذي، الرابطة اللبنانية لرعاية المعوقين

ليندا مطر
رئيس المجلس اللبناني للمرأة

مالك غندور
منتدى البيئة اللبناني

ليلي سلحب كرامي
رئيس رابطة المرأة العاملة اللبنانية

حبيب أبو نافع
إدارة تنسيق الشرق الأوسط بحركة الطلبة الكاثوليك

جان يونس
منسق، إدارة تنسيق الشرق الأوسط وحركة الطلبة الكاثوليك

وفاء بشارة
مستشار قانوني، تجمع البعث النسائي

زاهية حتي
مستشار تجمع البعث النسائي

موسى شرف الدين
أمين عام اتحاد منظمات المعاقين عقليا

عالية الحسيني
المنسق القومي لاتحاد الحفاظ على البيئة

فاروق مولوي
المدير الإقليمي لنقل المعلومات العالمية

إلياس متري الحلبي
الاتحاد المسيحي العالمي للطلبة

فلسطين
عزت عبد الهادي
مركز بيسان للبحوث والتنمية

سهيل الناطور
رئيس المنتدى الديمقراطي الثقافي الفلسطيني

المملكة العربية السعودية
فريدة العاجي
برنامج الخليج العربي لمؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية

الجمهورية العربية السورية
سعاد بكور
رئيس الاتحاد النسائي العام السوري

اليمن
أمل باشا
المنتدى العربي للشقيقات

زاي - القطاع الخاص

لبنان
إلياس غنطوس
الأمين العام المساعد
الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلدان العربية

فؤاد سيد أحمد
أمين عام اتحاد المصارف العربية

حاء - مؤسسات منظومة الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

(أ) سُلالة البسام

رئيس مكتب نيويورك للجان الإقليمية

حبيب الحبر

نائب المدير الإقليمي

المكتب الإقليمي لغرب آسيا، برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تنجا ثونهاوسر

موظف معاون لشؤون الحماية

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

كرستيان دي كلرك

مستشار أقدم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(ب) هيفاء شاكرا أبو غزالة

مستشار البرنامج الإقليمي

صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

عاطف محمد خليفة

مدير فريق الدعم القطري للدول العربية وأوروبا

صندوق الأمم المتحدة للسكان

(ج) أهوجا كومار راجندرا

برنامج الأغذية العالمي

الوكالات المتخصصة

أزيتا بيرار - عوض

نائب مدير منظمة العمل الدولية

عمر بن رمضان

منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

محمد اسحق الخواشقي
المستشار الخاص للمدير الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية

عبد الحي مشبال
منظمة الصحة العالمية

عز الدين شمس الدين
مستشار المدير التنفيذي للبنك الدولي

مهدي الحافظ
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

— — — — —